گۆڤارا زانستێن مرۆڤایەتی یا زانکۆیا زاخۆ
مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو
Humanities Journal of University of Zakho (HJUOZ)
Vol. 5, No. 2, pp. 473 – 486, June-2017
hjuoz.uoz.edu.krd
p-ISSN: 2410-7557
e-ISSN: 2518-5128
journals.uoz.edu.krd

تحليل أهداف إستراتيجيات التنوع الإقتصادي للشركات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

ثابت حسان ثابت

قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة جيهان / أربيل، أقليم كوردستان – العراق.

تاريخ الاستلام: 2017/03 تاريخ القبول: 2017/05 تاريخ النشر: 2017/06 https://doi.org/10.26436/2017.5.2.320

الملخص:

تعتبر الشركات الصغيرة و المتوسطة من أعمدة الإقتصاد في الدول النامية وذلك لكونها أساس لتكوين شركات كبيرة في اي إقتصاد من خلال تعزيز الإقتصاد النامي في المنطقة .

يقدم الباحث في هذه الدراسة تحليلاً لدور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنوع الإقتصادي في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي مع دراسة التجارب الرائدة لتلك الدول في الإعتماد على التنوع الإقتصادي للخروج من أزمة إنخفاض أسعار النفط دولياً .

تهدف الدراسة الى تحديد الدور الذي تلعبه الشركات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنوع الإقتصادي وتقليل الإعتماد على الثروات الطبيعية و تحريك الإقتصاد في المنطقة .

إستخدم الباحث أدوات المنطق المضبب و أداة تشخيص الإنحراف لفحص و إختبار أهم الإستراتيجيات للتجارب الدولية و الإقليمية في تفعيل التنوع الإقتصادي من خلال الشركات الصغيرة و المتوسطة بإستخدام الأسلوب الأحصائي في تحليل تجارب العديد من الدول و دراسة تأثير الشركات الصغيرة و المتوسطة على الإقتصاد القومي فضلاً عن استخدام المنهج الوصفي بالرجوع الى الأدبيات الأقتصادية و المحاسبية من خلال الكتب و البحوث العلمية الرصينة لغرض الوصول الى نتائج حقيقية محايدة و غير قابلة للإجتهاد الشخصي .

توصل الباحث الى عدد من النتائج التي من شأنها أن ترفع من دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق تنوع إقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي كان من أهمها أن إن الدول التي تشجع قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة غير النفطية لديها أعلى مستويات للتنوع الإقتصادي مقارنة بالدول الاخرى لمجلس التعاون الخليجي، كما إقترح الباحث تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي لدول المجلس وتحسين الأطر التنظيمية والمؤسسية وجعل الأسواق أكثر مرونة و تحفيز الابتكار للسلع والخدمات، وخلق فرص العمل لأجل تحقيق تنوع إقتصادي.

الكلمات الدالة: الشركات الصغيرة و المتوسطة، التنوع الإقتصادي، المنطق المضبب، أداة تشخيص الإنحراف، دول مجلس التعاون الخليجي.

1.المقدمة

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من المناطق المتنوعة من حيث الحجم و التركيبة السكانية و الثروات المعدنية وعلى الرغم من هذا التنوع فإنها تواجه تحديات لخلق فرص عمل وتعزيز النمو بسبب كونها دولاً مصدرة للنفط، وقد تفاقمت هذه التحديات بشكل كبير بسبب إنخفاض أسعار النفط عالمياً .

إن قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة تعتبر من أهم القطاعات المساهمة في تعزيز التنمية المحلية لكونها الأساس الصلب لتطور الشركات الكبيرة في الدول النامية، ولكن قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة غير النفطي صغير نسبياً و مصدراً محدوداً للتوظيف و تعزيز التنمية، على الرغم من تجارب العديد من الدول الأعضاء في تشجيع قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة و تشجيع المنتج المحلي لغرض خلق تنوع إقتصادي يساهم في النمو الإقتصادي للمنطقة.

1.1 مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في التساؤل التالي :

هل تمارس الشركات الصغيرة و المتوسطة دوراً حيوياً في تحقيق التنوع الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ؟

2.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يحاول ان يقدم تحليلاً شاملاً لدور الشركات الصغيرة و المتوسطة في التنوع الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي لغرض النهوض بالتنمية الإقتصادية للدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي .

3.1 هدف البحث:

يهدف البحث الى تحديد الدور الذي تلعبه الشركات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنوع الإقتصادي وتقليل الإعتماد على الثروات الطبيعية و تحريك الإقتصاد في المنطقة .

4.1 فرضية البحث:

ينبع البحث من فرضية أساسية مفادها "إن الشركات الصغيرة و المتوسطة تسهم في تعزيز و تحقيق التنوع الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي" .

5.1 منهج البحث:

إعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الرجوع الى المصادر الاكاديمية ذات العلاقة، فضلاً عن إستخدام المنهج التحليلي من خلال التحليل الإحصائي لتجارب الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي .

6.1 خطة البحث:

تتكون الدراسة من أربعة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم الشركات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تعزيز الإقتصاد الوطني و أهميتها في تعزيز الدور القيادي للإقتصاد في المنطقة ومدى تأثيرها على التنوع الإقتصادي في ظل توفر أو عدم توفر الثروات الطبيعية، بينما يوضح المبحث الثاني مفهوم التنوع الإقتصادي وأهميته و التحديات التي يواجهها، أما المبحث الثالث فيتناول التنوع الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي، والمبحث الرابع يتناول تحليل دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز التنوع الإقتصادي من خلال إستخدام أدوات المنطق المضبب وأداة تشخيص الإنحراف .

7.1 حدود البحث:

الحدود المكانية : دول مجلس التعاون الخليجي

الحدود الزمانية : للفترة ما بين 2010 – 2014

2. المبحث الأول: الشركات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تعزيز الإقتصاد الوطني

1.2 مفهوم الشركات الصغيرة و المتوسطة:

تعتبر الشركات الصغيرة و المتوسطة من أهم أعمدة الإقتصاد في جميع الدول و خصوصاً الدول النامية لأنها تعتبر المصدر الأهم في رفد الشركات الكبيرة بالأيدي العاملة و الخبرات و كافة الموارد الأخرى، ولم يتفق الباحثون على تعريف محدد للشركات الصغيرة و المتوسطة فظهرت العديد من التعاريف التي تقدم وصفاً لها طبقاً لبيئة و مجال إختصاص الباحث، حيث عرّفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الشركات الصغيرة و المتوسطة على أنها الشركات التي يعمل بها أقل من 90 عامل في الدول النامية و أقل من 500 عامل في الدول المتقدمة (الزاهي، 2002 : 5)، ويمكن تعريف الشركات الصغيرة و المتوسطة على أنها تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية (أبو موسى، 2003 : 3)، و صرّح مجلس الإتحاد الأوربي بأنه لا يمكن إعطاء تعريف عام للشركات الصغيرة و المتوسطة، لأن المفهوم يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر الشركة صغيرة ومتوسطة إذا كان عدد العمال المشتغلين فيها لا يتجاوز 500 عامل على أن لا يتجاوز حجم الاستثمار فيها 75 وحدة نقدية (قريشي، 2005 : 20)، و قدم (راتول، 2006 : 172) تعريفاً مفاده أن الشركات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المشاريع التي لا يتجاوز عدد عمالها 250 عامل، أما إتحاد دول شرق أسيا ASEAN فقد عرّف الشركات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك الشركات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها عن 100 عامل أو موظف (SMRJ،3 : 2008) .

إستناداً الى التعاريف أعلاه يظهر بشكل لا يقبل الشك بأنّ معيار عدد العمال و قيمة الأصول يُعدّان عنصران أساسيان لمختلف بلدان العالم في تحديد الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب مجال نشاطاتها الصناعية أو خارج مجال الصناعة .

في دول مجلس التعاون الخليجي يتم إستخدام أكثر من معيار في تعريف الشركات الصغيرة و المتوسطة، وتتباين تلك التعاريف وفقاً لنظرة الدولة للشركات الصغيرة و المتوسطة، حيث يوضح الجدول (1) عدداً من التعاريف المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي (الأسرج، 2010 : 14):

الجدول 1: معايير تعريف الشركات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	نوع الشركة	معيار العمالة	معايير أخرى
سلطنة عمان	شركات صغيرة	أقل من 10 عمال	رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريالاً
	شركات متوسطة	ما بين 10 – 100 عامل	رأس المال مابين (100–50) ألف ريالاً
المملكة العربية السعودية	شركات صغيرة	مابين (20–1) عامل	لا يزيد رأس المال المستثمر عن 20 مليون ريالاً
	شركات متوسطة	مابين (100–21) عامل	
دولة الكويت	شركات صغيرة	أقل من 10 عمال	لا يتجاوز رأس المال المستثمر عن 200 ألف ديناراً
	شركات متوسطة	مابين (50–10) عامل	
دولة البحرين	شركات صغيرة	ما بين (19–5) عامل	
	شركات متوسطة	ما بين (100–20) عامل	

دول مجلس التعاون الخليجي، دولة قطر، و الإمارات العربية المتحدة	شركات صغيرة	أقل من 30 عامل	لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2 مليون دولاراً
	شركات متوسطة	أقل من 60 عامل	رأس المال المستثمر ما بين (6-2) مليون دولاراً

يتضح من معايير تعريف الشركات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي أنها تعتمد على معيار العمالة كمعيار أساسي، إذ يتراوح المعيار مابين 1-100 عامل بشكل عام في جميع الدول الأعضاء، كما تعتمد معظم دول مجلس التعاون الخليجي بإستثناء مملكة البحرين على معيار رأس المال المستثمر بوصفه معياراً مسانداً.

2.2 دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز الإقتصادي الوطني:

تلعب الشركات الصغيرة و المتوسطة دوراً كبيراً في تعزيز الإقتصاد الوطني من خلال المميزات التي تتصف بها وكالأتي (رشيد و رشيد، 2013 : 138) :

- قدرتها على إيجاد فرص عمل بإستثمارات محددة مما يساعد في التخفيف من مشكلة البطالة .
- إعتبارها مشاريع كثيفة العمل بتقنيات منخفضة نسبياً .
- تشكل عامل مهم لتنمية المناطق المختلفة و تقليل مشاكل هجرة المواطنين الى المدن الكبرى، فضلاً عن تعزيز التنمية المحلية المتوازنة .
- قابليتها على إمداد المشاريع الكبيرة بالعديد من المستلزمات الإنتاجية مما يؤدي الى تحقيق التشابك و التفاعل بين المشاريع ذات الأحجام الإنتاجية المختلفة .
- تلعب دوراً مؤثراً في دعم الناتج المحلي لكونها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق إستراتيجيات دعم الصادرات أو إحلال الواردات مما يسهم في علاج الإختلالات الهيكلية لميزان المدفوعات .
- تساهم في تشجيع عملية الإبداع و الإبتكار في مجال العمل وذلك نتيجة لعدم وجود معوقات بيروقراطية في إتخاذ القرار .
- قدرتها على تلبية إحتياجات السوق عن طريق تنويع منتجاتها بما يسهم في تلبية الإحتياجات و إرضاء أذواق المستهلكين .

3.2 واقع و أهمية الشركات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي:

تلعب الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً فى تحقيق الأهداف التنموية والتنوع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تساعد هذه الشركات فى التنمية الصناعية وتحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن، خصوصاً مع تزايد النمو السكاني في المنطقة .

إذ تقوم الشركات الصغيرة والمتوسطة بدور كبير من خلال مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول شريحة ضخمة من ذوى الدخل المحدود، كما أنها قادرة على دعم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

تتلخص أهمية الشركات الصغيرة و المتنوعة في تنوع إقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي من خلال النقاط التالية (Alasrag، 2007 : 6) :

1. تعتبر الشركات الصغيرة و المتوسطة النمط الغالب للشركات في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ تشكل في دولة الكويت ما يقرب 90٪ من الشركات الخاصة العاملة، و تضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45٪ بالإضافة الى عمالة وطنية تقل عن 1٪، أما في الإمارات العربية المتحدة فتشكل الشركات الصغيرة و المتوسطة نحو 94.3٪ من المشاريع الإقتصادية في الدولة، و توظف نحو 62٪ من القوة العاملة و تساهم بنحو 75٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل الشركات الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية نحو 93٪ من إجمالي الشركات وتستوعب حوالي 27٪ من إجمالي العمالة وتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 33٪، وفي سلطنة عمان تمثل هذه المؤسسات حوالي 70٪ من إجمالي المؤسسات العاملة في السلطنة ضمن عدة قطاعات (الزراعة، الثروة السمكية، الصناعة، الخدمات و السياحة)، وتتمتع دولة قطر بإمكانيات عالية في مجال تطوير قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة، إذ تتجاوز نسبتها 92٪ من إجمالي الشركات المسجلة و يتركز نشاطها على التجارة و الخدمات، وتشكل الشركات الصغيرة و المتوسطة 99٪ من الشركات المسجلة في مملكة البحرين، وتشارك بنحو 28٪ من إجمالي الناتج المحلي البحريني .
2. تشارك الشركات الصغيرة و المتوسطة في إضافة القيمة على الإقتصاد المحلي 42٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ تقدر مساهمتها بنحو 25٪ من الناتج المحلي للمملكة العربية السعودية كمثال .
3. توفر الشركات الصغيرة و المتوسطة فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل قي دول مجلس التعاون الخليجي تقدر بحوالي 35٪ من القوة العاملة، بالإضافة الى أنها تمثل وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة و إعادة ضخها الى الإقتصاد على شكل إستثمارات .
4. تعد الشركات الصغيرة و المتوسطة من الآليات الفعالة في إنتاج و توفير سلع و خدمات مخفضة التكاليف و بالتالي تعمل على تعزيز التنوع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي .

4.2 المعوقات التي تواجه الشركات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من أهمية الشركات الصغيرة و المتوسطة و تأثيرها الحيوي في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تواجه العديد من المعوقات، وهذه المعوقات هي :

1.4.2 **المعوقات الداخلية** : تختلف المعوقات الداخلية بإختلاف نشاط الشركات الصغيرة و المتوسطة و تحدث بسبب الإختلال في الهيكل الداخلي للشركة، وتتمثل هذه المعوقات بالأتي (Körner and Masetti، 2015 : 12) :

- المعوقات الناجمة عن ضعف كفاءة دراسات الجدوى لإنشاء الشركة مما يجعلها في موقف تمويلي أو تسويقي غير متناسب مع متطلبات السوق و الظروف الإقتصادية و الإمكانيات المتاحة لأصحاب الشركة .
- معوقات مركزية إتخاذ القرارات حيث يتحمل شخص واحد غالباً مسؤولية المهام الإدارية كالإدارة العليا و الإنتاج و التسويق و التمويل.
- معوقات عدم إتباع الإجراءات الإدارية السليمة في تصريف أمور الشركة و اللجوء الى الإجتهاد الشخصي و إفتقاد نظم العمل المدروسة كنظم المحاسبة و نظم إحتساب الكلفة و نظم إدارة الموارد البشرية .
- معوقات ضعف الثقة بين المدير و العاملين، وما يترتب عليها من إنخفاض مستوى أداء العاملين في الشركة، بالإضافة الى عدم وجود تنظيم واضح للشركة يحدد المسؤليات و السلطة الخاصة .

2.4.2 **المعوقات الخارجية**: تتعلق المعوقات الخارجية بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتكون لهذه المشاكل تأثيراً كبيراً على الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه المعوقات (Ahmed، 2015 : 49) :

- انكماش النشاط الاقتصادي في المنطقة وركود حركة التبادل التجاري وأنشطة المقاولات وغيرها نتيجة لتقلص الإنفاق الحكومي، ويترتب على ذلك وجود فائض في الطاقات الإنتاجية لشركات القطاع الخاص عموماً وانخفاض الطلب على منتجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تصبح المشكلة كيفية تحقيق التوازن بين العرض والطلب.
- عدم تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حوافز الاستثمار ومن الإعفاءات الجمركية والضريبية، أو الحصول على أراض مجانية أو بأسعار منخفضة، أو الحصول على الطاقـة بأسعار مخفضة، أو الحصول على قروض بأسعار فائدة مخفضة.
- زيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التصدير، بالإضافة الى منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني مما سيؤدي الى تراكم المخزون السلعي وتقلص إيرادات الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب تخفيض أسعارها، وتقليص هوامش الربح، وقد يؤدي ذلك إلى عجز في السيولة النقدية.
- المنافسة بين الشركات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للزيادة العددية، يضاف إلى ذلك المنافسة بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية، إذ يترتب على هذه المنافسة قيام تلك الشركات بتخفيض أسعارها من أجل الحصول على عمليات أو تعاقدات جديدة أو تصريف ما لديها من مخزون، وتكون النتيجة في النهاية التهاوي في الأسعار .

3.4.2 **المعوقات التمويلية**: يمكن تقسيم المعوقات التمويلية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الى الأتي (IMF، 2016 : 20) :

- معوقات تمويلية خارجية : تتولد هذه المعوقات عندما تلجأ الشركات الصغيرة والمتوسطة الى المصادر الخارجية للتمويل في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتية المتاحة لها، إذ تتمسك العديد من المصارف التجارية بعدم منح الشركات الصغيرة والمتوسطة قروضاً ائتمانية مالم تكن تلك الشركات صاحبة شهرة، وكذلك تكثيف صناديق التنمية لشروطها بحيث لا تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة استيفاء أو تنفيذ كل هذه الشروط، وإن استطاعت تلك الشركات توفير الضمانات التي تطلبها المصارف التجارية، فإنها ستتحمل تكلفة مرتفعة للتمويل مما يرهق ميزانياتها ويستقطع من أرباحها الجزء الأكبر.
- معوقات تمويلية داخلية : تنتج هذه المعوقات بسبب عدم وجود فصل بين الذمة المالية الخاصة لأصحاب الشركة و الذمة المالية الخاصة بالشركة، وإهمال معظم الشركات الصغيرة و المتوسطة للإحتياطات المطلوبة و التي تنص عليها القواعد و المعايير المحاسبية، مما يقلل من مصادر التمويل الذاتية المتاحة للشركة .

4.4.2 **المعوقات التسويقية**: تختلف المعوقات التسويقية للشركات الصغيرة و المتوسطة بإختلاف نوع الشركة و طبيعه نشاطها، ويمكن تقسيم العوائق التسويقية للشركات الصغيرة والمتوسطة الى (PWC، 2016 : 17) :

- معوقات تسويقية خارجية : كمعوقات تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية و مشاكل المنافسة بين المنتجات المستوردة و الوطنية بسبب عدم توفر الحماية الكافية للإنتاج الوطني، بالإضافة الى إنخفاض حجم الطلب الكلي بسبب إزدياد حجم العمالة الوافدة ذات النمط الإستهلاكي التقليدي .
- معوقات تسويقية داخلية : تتمثل تلك المعوقات بضعف إهتمام الشركات الصغيرة و المتوسطة لدراسة السوق المتوقع لتصريف خدماتها و سلعها، وعدم الإهتمام بإجراء دراسات التنبوء بحجم الطلب على منتجات الشركة، و نقص الكفاءات التسويقية نتيجة لتوظيف أفراد غير مناسبين من حيث المؤهل و الخبرة، بالإضافة الى عدم قدرة الشركات الصغيرة و المتوسطة على إلزام التجار بأسعار معينة، مما يؤدي الى فوضى الأسعار في السوق .

3.المبحث الثاني: التنوع الإقتصادي: المفهوم، العوامل و التحديات

1.3 مفهوم التنوع الإقتصادي:

إن التنوع الاقتصادي أمر حيوي للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث أن الاقتصادات الحيوية عادةً ما تولد حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات وعندما يعتمد الاقتصاد اعتماداً كبيراً على الدخل الناشئ في قطاعي الزراعة والتعدين فإن الحفاظ على النمو الاقتصادي لمدى طويل الأجل يمثل تحدياً بسبب التقلبات في أسعار السلع الأساسية وعدم الكفاءة التخصيصية ومزاحمة القطاع الصناعي، وبالتالي الإضرار بإستقرار الإقتصاد الكلي .

يمكن تعريف التنوع الإقتصادي على أنه " السياسات التي تهدف الى تقليل الإعتماد على عدد محدد من الصادرات والتي قد تكون خاضعة لسعر السوق و حجم التقلبات فيه أو إنخفاض الطلب على تلك الصادرات"، ويمكن أن يتحقق التنوع الإقتصادي أما أفقياً من خلال ابتكار فرص سلع جديدة داخل القطاع نفسه، أو رأسياً من خلال إضافة المزيد من مراحل المعالجة للسلع ذاتها (Hvidt،5 : 2013)، إذ يساعد التنوع الأفقي على توفير عدد أكبر من السلع تلبية لرغبة الزبائن و بالتالي تقليل إستيراد السلع وتعزيز المكانه التصديرية للدولة، أما التنوع الرأسي فإنه يشجع تعزيز الاواصر الإقتصادية بين أنشطة القطاعات المختلفة ةبالتالي يرفع من مستوى القيمة المضافة للسلعة المنتجه محلياً .

كما يمكن تعريف التنوع الإقتصادي على أنه " السياسات الرامية لتنويع السلع و الخدمات التي تنتجها و تقدمها الدولة و تغيير حصص السلع في مزيج التصدير و إدخال سلع جديدة ضمن قائمة السلع المصدرة و إقتحام أسواق جغرافية جديدة، مما يعزز النمو الإقتصادي و يخلق بيئة مؤاتية للإستثمار المنتج و يحد من تقلبات الإقتصاد الكلي على المدى القصير" (Esanov،4 : 2012)، أي أن التنوع الإقتصادي يحدث عن طريق الحد من إفراط الدولة بالإعتماد على قاعدة إقتصادية ضيقة من خلال تشجيع الصناعات التحويلية وتطويرها ودعمها بالموارد الطبيعية للدولة .

وعليه، فإن الدولة يمكن أن تحقق أهدافاً ثلاثة من خلال التنوع الإقتصادي وهي :

- إستقرار الأرباح على المدى القصير.
- توسيع الإيرادات .
- زيادة القيمة المضافة للسلع و الخدمات المحلية .

2.3 العوامل الرئيسية للتنوع الإقتصادي :

إن التنوع الإقتصادي لا يمكن أن يستحدث من الفراغ، إذ لابد من بيئة مؤاتية تساعد على إنجاح هذا التنوع، وعليه فإن هنالك عدد من المحددات الرئيسية التي من شأنها أن تساعد على إنجاح التنوع لإقتصادي، وهذه المحددات هي (OECD،15 : 2011) :

1.3.2**الحوكمة الرشيدة**: إن الحوكمة الرشيدة هي شرط مسبق لبناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي، إذ تنطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من أنها يمكن أن تكون في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد المحلي، وعلى الصعيد الإقليمي، يجب توفر تنسيق كفوء بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة في البيئة الاقتصادية الإقليمية و العالمية (Ben Hammouda et al.،31 : 2006)، إذ تساعد الحوكمة الرشيدة على وضع إطار إداري يدعم التنوع الإقتصادي وإطار تنظيمي يدعم الحكومة في تعزيز النشاط الإقتصادي و ضمان مناخ عمل مناسب، كما أن الحوكمة الرشيدة تساعد على زيادة دور التدخل الحكومي في الإستجابة للتطورات الإقتصادية والتي قد توفر فرصاً لزيادة التنوع الإقتصادي .

2.3.2**القطاع الخاص**::يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً في دفع عجلة التنوع الإقتصادي من خلال دفع عجلة الإبداع والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة والإستثمار في البحث و التطوير لأنشطة جديدة، وغالباً ما تكون شركات القطاع الخاص رائدةً في الإبتكار و الإبداع ضمن الإقتصاد الوطني، ولكن العديد من تلك الشركات وخصوصاً في الدول النامية تصطدم بعدد من المعوقات لكونها صغيرة الحجم أو تفتقد الى التمويل اللازم (OSAA، 2007 :47)، وفي هذه الحالة لابد للحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة، ووضع سياسات صناعية وتجارية مواتية، وإزالة العقبات البيروقراطية أمام شركات القطاع الخاص وذلك من خلال التواصل الفعّال بين الحكومة و القطاع الخاص لبناء شراكات بنّاءة .

3.3.2**الموارد الطبيعية**: تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل المؤثرة على التنوع الإقتصادي، حيث أن إستغلال هذه الموارد يزيد من نطاق الصادرات وتحقيق قيمة مضافة قد تكون غير متحققة عند الإدارة غير المثلى للموارد الطبيعية، وعدم إستغلال المكاسب في المزيد من الأنشطة الإقتصادية الأخرى (UNECA،5 : 2007)، حيث أن إستثمار الموارد الطبيعية بشكل كفوء من أولويات التنوع الإقتصادي و عامل مهم في تحقيق الإستدامة و النمو .

4.3.2**التكامل الإقليمي**: إن التكامل الإقليمي هو استراتيجية هامة لتسهيل التجارة والتبادل التجاري، وهذا يشمل إصلاح نظم إدارة الجمارك لجعله أسهل لأصحاب المشاريع لنقل بضائعهم، وتطوير مبادرات التنمية المكانية التي عادة ما تكون عابرة للحدود ويتم ذلك من خلال الدعم القوي للحكومة و مؤسسات التنمية الإقليمية، إذ تهدف المبادرات المكانية الى تعزيز النمو من خلال زيادة التنوع في مختلف الاقتصادات الوطنية وذلك عن طريق تقديم الخدمات وتحفيز النشاط

الاقتصادي عبر الحدود والتكامل الاقتصادي الإقليمي (Foster et al.،29 : 2008) .

إن تعزيز التكامل الإقليمي بين الاقتصادات المتقاربة مكانياً يشمل تنسيق المعايير والأنظمة التقنية المختلفة، وإصلاح الجمارك ومراقبة الحدود، وهذه التدابير حاسمة لتعزيز مناخ الأعمال في المنطقة، مما يخلق مجاميع إقتصادية إقليمية يمكن أن تضع الأسس من أجل التنوع الاقتصادي و خلق أسواق مشتركة وتجميع الموارد وتوفير إطار إقليمي لتنسيق إدارة البنية التحتية مثل ممرات النقل والطاقة والموارد الطبيعية، كما أنها تساعد على تعزيز القدرات المتصلة بالموارد البشرية الإقليمية والصحة والأمن والبيئة (Foster et al.، 2008 : 37) .

ولكن ظهور المجاميع الإقتصادية الإقليمية يرتبط بظهور العديد من التحديات التي تقوض إمكانيات تلك المجموعات كحافز للتكامل الإقليمي والتنوع الاقتصادي، مثل تداخل عضوية الدول، و عدم وجود الإرادة السياسية و الخوف من فقدان السيادة والتفاوت في البنية التحتية والبيئة المالية.

5.3.2 **إطار التعاون العالمي**: يعزز إطار التعاون العالمي أهمية جميع الاقتصادات ويوفر احتمال وجود بيئة ملائمة يمكن أن تحفز تنويع الاقتصاد الوطني، حيث أن اقتصادات الدول المتقدمة يمكن أن تكون شريكاً رئيسياً بالنسبة لإقتصادات الدول النامية في مجال التنوع الاقتصاد من خلال العديد من الأشكال كمشاريع الأعمال المشتركة و اتفاقات الاستثمار والتجارة ونقل التقنيات وبناء القدرات لتحسين مناخ الأعمال (Loucif،11 : 2013) .

6.3.2**القدرات المؤسسية و الموارد البشرية**: إضافةً الى العوامل أعلاه، يمكن إعتبار القدرات المؤسسية و الموارد البشرية بمثابة العوامل المساعدة لتسهيل سلاسل التوريد، حيث تساعد على فتح إمكانات التنوع في القطاعات المعتمدة على الموارد، و على المستوى الإقليمي فإن تنسيق القدرات المؤسسية هو مفتاح لوضع الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية وتنسيق تداخل العضوية، كما تعتبر الموارد البشرية عاملاً مهماً لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد من خلال البحث والتطوير والمهارات الإدارية التي تؤدي إلى أفضل المنتجات والعمليات الاقتصادية وبدعم من الحكومة والمجتمع المدني يمكن أن تنطلق إمكانات الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنوع الاقتصادي، (Imbs & Wacziarg، 2003 : 66) وهذا يشمل دعم التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع، والتي يمكن أن تؤدي إلى تطوير تقنيات حديثة في الدول النامية و إكتساب الخبرات من تجارب الدول المتقدمة وزيادة في مهارات السكان المحليين ذات الصلة.

3.3 التحديات الرئيسية للتنوع الإقتصادي :

على الرغم من أهمية التنوع الإقتصادي في دعم الإقتصاد المحلي إلا أنه يمكن أن يواجه بعض التحديات التي قد تحد من كفاءة هذا التنوع في الدول النامية، وهذه التحديات هي (OECD،15 : 2011) :

1.3.3**التخصص**: قدمت العديد من الدراسات الأكاديمية تحليلاً للعلاقة بين النمو الإقتصادي و مستويات التخصص و تأثيره على التنوع الإقتصادي، حيث أن الكثير من الدول النامية تنتج العديد من السلع ولكنها تتركز في قطاعات محددة، كونها تميل في المراحل الأولية للتنمية الإقتصادية للاستفادة من ثرواتها الطبيعية لتعزيز المكاسب الاقتصادية من القطاعات المتخصصة، ولكن بسبب إستراتيجيتها غير المدروسة في إستحداث قطاعات جديدة لزيادة الإنتاجية وتنويع اقتصاداتها، فإنها تصل في نهاية المطاف الى مستويات عالية نسبياً لدخل الفرد، مما يؤدي الى ظهور فجوة في مجال التخصص بين القطاعات مما يثقل التنوع الإقتصادي و يقلل من كفاءته .

2.3.3**الفرص الدولية**: تبلغ حصة الدول النامية من الصادرات العالمية المصنعة نسبة صغيرة جداً قد لا تتجاوز 5٪ من إجمالي الناتج المحلي والتجارة العالمية، وإن هذا الضعف في التكامل الإقتصادي هو نتيجة لفشل تلك الدول بأن تصبح شريكاً تجارياً منافساً في مجموعة واسعه من الأنشطة التجارية الدولية مما يضعف من فاعلية التنوع الإقتصادي في تعزيز الإقتصاد المحلي، ومع ذلك يمكن للبلدان النامية اغتنام الفرص الناشئة من خلال بناء شراكات اقتصادية مع الأسواق الناشئة الإقليمية وتقديم التسهيلات لاستثمارت الشركات الخاصة لإغتنام هذه الفرص الإقتصادية الجديدة مما يسمح لتلك الدول بتعزيز فرصها في زيادة حصتها من الصادرات العالمية المصنعة و بالتالي تعزيز فعالية التنوع الإقتصادي.

3.3.3**الحواجز التجارية**: إن التجارة البينية بين الدول النامية منخفضة بشكل كبير، وحجم تجارتها الخارجية غير متنوعة بشكل جيد، وذلك بسبب الهيكل الإقتصادي لتلك الدول والتي تقيد توريد المنتجات المتنوعة بالإضافة الى السياسات التنظيمية الضعيفة و الإختلال في البنية التحتية و ضعف الأسواق المالية و التمويل وفشل الدول النامية في وضع بروتوكولات التجارة البينية، إذا تعتبر الحواجز التجارية أحد أهم التحديات التي تواجه التنوع الإقتصادي الكفوء و الفعّال في تلك الدول وذلك بسبب عدم وجود إتفاقات إقليمية لتبادل السلع و عدم إحراز تقدم واضح في مفاوضات الشراكة الإقتصادية مما يضعف القدرة التصديرية، ويمكن معالجة تلك التحديات من خلال إنشاء أسواق مشتركة مما يسهل من حرية حركة المنتجات والعمالة والخبرات بين أعضائها بالإضافة الى توزيع الجارة البينية بين الدول النامية بشكل متساوي و عادل، إذ أن نمو التجارة البينية يمكن أن يعزز من صادرات تلك الدول وبالتالي تعزيز دور التنوع الإقتصادي في دعم الإقتصاد المحلي .

4.المبحث الثالث: التنوع الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

1.4 مقدمة عن دول مجلس التعاون الخليجي :

مجلس التعاون الخليجي هو منظمة سياسية اقتصادية ترتبط شعوبها بتقاليد تراثية وتاريخية مشتركة ونسيج اجتماعي متداخل، وأنظمة سياسية متشابهة، ومقر المجلس مدينة الرياض، يتكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ست دول هي: الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت، وقد تم التوقيع على وثيقة إعلان قيام المجلس في قمة وزراء خارجية الدول الست في الرياض في 4 شباط 1981 .

2.4 تكامل الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي :

في ظل المعطيات والانجازات التي حققها مجلس التعاون دول المجلس في كافة المجالات منذ انطلاقته في عام 1981، وبالأخص ما يتعلق منها في المجال الاقتصادي بداية من قيام منطقة التجارة الحرة عام 1983، وانطلاق الاتحاد الجمركي عام 2003، وإعلان السوق الخليجية المشتركة عام 2007، والسير قدماً في الاتحاد النقدي وقيام المجلس النقدي والبدء في تنفيذ مهامه تمهيداً لقيام البنك المركزي وإطلاق العملة الموحدة، فقد برز أهمية تكامل الأسواق المالية بدول المجلس وتوحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بها نظراً للأهمية القصوى لهذه المواضيع، حيث نصت الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون على تفعيل السوق الخليجية المشتركة وتعظيم الاستفادة منها .

وسعياً لتحقيق التكامل في الأسواق المالية بما يتفق مع متطلبات السوق الخليجية المشتركة وتمكين مواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين من الاستثمار والتداول في جميع الأسواق المالية بدول المجلس بيسر وسهولة، ودون تفريق أو تمييز في المعاملة، ويتيح لهذه الأسواق تحقيق مزيد من التطور وتقديم منتجات جديدة وتطوير أسواق الصكوك والسندات التي لها دور هام في تعزيز مسيرة النمو الاقتصادي بدول المجلس، وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى وبناءاً على اقتراح من معالي الأمين العام لمجلس التعاون وتوصية من رؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس، فقد قرر المجلس الوزاري تشكيل لجنة وزارية دائمة من رؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس ترفع توصياتها للمجلس الوزاري، يكون من مهامها واختصاصاتها ما يلي (http://www.gcc-sg.org/ar-sa/Pages/default.aspx):

- توحيد السياسات والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية سعياً لتكاملها .
- تحقيق متطلبات السوق الخليجية المشتركة وذلك من خلال تشكيل ست فرق عمل وهي :

1. فريق عمل الإدراج والإفصاح و الحوكمة .
2. فريق عمل الإصدارات الأولية والاكتتابات في الأسواق المالية .
3. فريق عمل الربط والتقاص .
4. فريق عمل الأدوات المالية .
5. فريق عمل الإشراف والرقابة على الأسواق المالية .
6. فريق عمل مؤسسات السوق المالية .

3.4 الواقع الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي :

تعتمد إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على النفط، حيث تعتمد الإيرادات الضريبية، و عائدات التصدير، و إستقطاب العملات الأجنبية بشكل مباشر أو غير مباشر على إنتاج النفط و تصديره، ويمكن تلخيص الحقائق الإقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بالنقاط الأتية (IMF ،(14-7 : 2016 :

1.3.4الأنشطة : إن أنشطة النفط والغاز والحكومة، و التي تمول بشكل كبير من عائدات النفط، تمثل أغلبية الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، باستثناء البحرين والإمارات العربية المتحدة، وعلاوة على ذلك، فإن النشاط في القطاعات غير النفطية و غير الحكومية غالباً ما يعتمد على النفط باعتباره المصدر الرئيسي لصناعة القيمة المضافة من خلال تصفية و تكرير النفط و الأنشطة الكيميائية و التعدين و الصناعات الإستخراجية، تميل الدول المصدرة للنفط لتشمل التصفية، والصناعات الكيميائية، والصناعات الاستخراجية، بالإضافة الى بعض الصناعات غير النفطية مثل البناء و الإعمار و التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الحكومي.

2.3.4العائدات المالية : يعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية في جميع الدول الأعضاء، إذ تراوحت حصة الدول من عائدات النفط لإجمالي الإيرادات في عام 2014 من (62٪) في دولة الإمارات العربية المتحدة الى (86٪) في سلطنة عمان وبلغ المتوسط (78٪).

3.3.4الصادرات : إن النفط هو السلعة الرئيسية المصدرة في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يمثل تصدير النفط (75٪) من إجمالي الصادرات في معظم الدول الأعضاء، أما الصادرات غير النفطية فإن الجزء الأعظم منها هو عبارة عن سلع معاد تصديرها كما في الإمارات و البحرين.

4.3.4التنوع الإقتصادي : إن هيمنة قطاع النفط على إقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام يعكس إنخفاضاً في التنوع الإقتصادي، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء قد حققت تقدماً أكبر من غيرها في التنوع الإقتصادي، فإن معظم المؤشرات تدل على تعقيدات ضمن إطار التنوع الإقتصادي و جودة الصادرات مقارنة مع إقتصادات الدول الناشئة الأخرى و إنخفاض كبير للإندماج في سلاسل القيمة العالمية .

5.3.4القطاع الخاص : إن القطاع الخاص في معظم دول مجلس التعاون الخليجي لا يزال ذو نشاط محدود، حيث أن العديد من الشركات

مملوكة للدولة وتعمل في الخدمات ذات الصلة بالجمهور وبذلك يبقى تأثير القطاع الخاص ضعيفاً في العديد من هذه الاقتصادات .

6.3.4**الهيكل الإقتصادي** : إن قطاع النفط لايمكن أن يكون مصدراً مستداماً للتوظيف و إستيعاب قوة العمل المتنامية، إذ أن هيمنة صناعة النفط في إقتصادات الدول الأعضاء العربية المصدرة للنفط تساهم في تشكيل الهيكل الاقتصادي من خلال الأنشطة كثيفة الاستخدام للطاقة و الخدمات التابعة الطاقة، والتي تتطلب إستثمار رأس مال عالي التكلفة و يقلل من توليد فرص عمل في القطاعات الأخرى .

5.المبحث الرابع: تحليل دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنوع الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

يقدم هذا المبحث تحليلاً لدور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنوع الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال دراسة التجارب الإقتصادية لدول المجموعة وبإستخدام أدوات المنطق المضبب و أداة تشخيص الإنحراف لتقييم تلك التجارب و قياس إنحراف بعض جوانبها من أجل تفعيل دور الشركات الصغيرة و المتوسطة و رفع مستواها في المستقبل القريب لتعزيز التنوع الإقتصادي و تقليل الإعتماد على الثروات الطبيعية و تحريك الإقتصاد في المنطقة .

1.5 أدوات تحليل دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنوع لإقتصادي :

بدايةً لابد من التعرف على مفهوم المنطق المضبب و أهميته و أدواته في تحليل المتغيرات اللغوية، و كذلك على مفهوم أداة تشخيص الإنحراف و أهميتها و محاورها .

1.1.5**المنطق المضبب** : هو أحد أشكال المنطق، يستخدم في بعض الأنظمة الخبيرة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، نشأ هذا المنطق عام 1965 على يد العالم الأذري الأصل لطفي زادة من جامعة كاليفورنيا حيث طوّره ليستخدمه كطريقة أفضل لمعالجة البيانات، و يشير إلى وجود نوع من العلاقة الوطيدة بين العبارة المنطقية التي اتصفت منذ نشوء علم المنطق بصرامة وحدية، وبين التشويش والغموض الذي يكتنف المسائل التي يتعامل معها، أي أنه نظام سيطرة لحل المشاكل المنهجية، حيث يوفر وسيلة بسيطة للوصول إلى إستنتاج واضح مستند إلى مشكلة غامضة ومبهمة وغير دقيقة، أي عندما تكون المعلومات ضخمة أو غير مكتملة ويمكن من خلال إستخدام المنطق المضبب السيطرة على المشاكل الجديدة أيضا واتخاذ قرارات فجائية بشكل أسرع وأكثر فاعلية، إذ يعد المنطق المضبّب، جسراً يتجاوز الفجوة بين عتبة الدقة المصاحبة للمنطق التقليدي بسمته الحدّية، وغياب الدقة السائدة في العالم الواقعي، ومحاولات المستخدم لتفسير المظاهر التي تحيط به في كل مكان، بالمقابل تكمن الخصائص الفريدة لهذا المنطق في قدرته على التعامل مع المتغير اللغوي مما أسهم في فتح الأبواب على مصراعيها أمام إنشاء نماذج رياضية، ومنطقية مبتكرة، لوصف الكثير من المسائل الشائكة في علومنا المعاصرة (الحبيطي و ثابت، 2012 : 108) .

تكمن أهمية إستخدام المنطق المضبب في أن له القدرة على حل معظم المشاكل الرئيسة في استخراج البيانات و استرجاع المعلومات، حيث إن استخدام المنطق المضبب يقدم الحلول للمشاكل الآتية (ثابت و أخرون، 2014 : 12) :

1) البيانات و المعلومات المطلوبة تكون متوافرة ضمن نطاق واسع من البيانات والمعلومات المنشورة في قواعد البيانات، أو على الشبكة العنكبوتية العالمية Internet .

2) إختلاف شكل البيانات والمعلومات بحسب المصدر المجهز لها فقد تكون بيانات مكتوبة، أو صوتية أو صورية أو على شكل ملفات فيديوية.

3) عدم تجانس البيانات والمعلومات، فقد تكون عددية أو لغوية، دقيقة أو غير دقيقة، واضحة أو غامضة، أو تكون تقريبية بأشكال مختلفة بحسب التقدير الشخصي .

يستخدم المنطق المضبب في الكثير من المجالات العلمية والتطبيقية التي يكون فيها عدم التأكد المصاحب لبيانات سببه الضبابية وليس العشوائية أو كلاهما معا (العشوائية والضبابية)، حيث إنه في هذه المجالات لا يمكن استخدام نظرية المجموعات التقليدية، وإنما يتم استخدام نظرية المجموعات الضبابية التي تستخدم في حالة كون المتغيرات ضبابية، أي إن المتغيرات ليست ثابتة وإنما أرقام ضبابية، وقياس هذه المتغيرات لا يمثل بنقطة وإنما بفترة أو متغيرات لغوية، وهذا النوع من المتغيرات موجود كثيراً في الواقع العملي، إن الأداة الرئيسة للمنطق المضبب هي المجموعات الضبابية والتي تتكون من أداتين ثانويتين هما، الدوال المضببة والأرقام المضببة (ثابت و ثابت، 2015 : 10) .

2.1.5**أداة تشخيص الإنحراف** : تعتبر أداة تشخيص الإنحراف Lean Diagnosis Tool (LDT) إحدى أدوات نظرية الحيود السداسيSix Sigma والتي تقوم بقياس الإنحراف الحاصل في تطبيق المعايير الخاصة لكل عملية من عمليات الشركة، و تحتوي الأداة على ثمانية محاور لكل محور عدد معين من المؤشرات (Pepper & Spedding، 2010: 140)، و الجدول (2) يوضح محاور أداة تشخيص الإنحراف.

الجدول 2:محاور أداة تشخيص الإنحراف

التسلسل	المحور	الدلالة
1	القيادة	تعتبر القيادة من الأمور المهمة سواءاً بالنسبة لدورة حياة الشركة أو لعمليات أو مخرجات الشركة ولذلك كان من الضروري قياس مقدار الإنحراف في قيادة المنظمة لتصبح القيادة فاعلة بشكل أكبر في المستقبل.
2	التركيز على الزبائن	ينبغي أن يكون التركيز على الزبائن من الدوافع الأساسية لأعمال أي شركة، ولذلك فإن قياس الإنحراف يخلق قيمة إيجابية في نظر الزبون بشكل عام و رئيسي، ويوضح مدى إهتمام الشركة بمخرجاتها لأجل إرضاء الزبون.
3	التمكين	إن قياس الإنحراف في تمكين الموظفين سيعكس بشكل إيجابي الأليات التي تستخدمها الشركة للتعامل مع الموظفين و كيفية الأخذ بأرائهم و الإستفادة من ملاحظاتهم في تحسين سير العملية داخل الشركة.
4	الإتصالات	تعتبر الإتصالات و السياسات المترابطة بها من اللبنات الأساسية لتبادل معرفة وظيفية فعّالة بين مستويات الإدارة المختلفة و بالتالي التحقيق الأمثل لمتطلبات الزبون.
5	العمليات الأساسية	إن العمليات الأساسية هي أهم ما يجب قياس إنحرافه لأنها تؤثر و بشكل مباشر في المنتج و جودته .
6	الألات و المعدات	لأجل تحقيق الميزة التنافسية و الحصول على رضا الزبون لابد من قياس إنحراف المعدات و الألات و التحقق من سبب الإنحراف مما سيؤدي الى تقليل التلف في المخرجات و بالتالي التحسن الملحوظ في المنتج.
7	العمليات الداعمة	تؤثر العمليات الداعمة على رضا الزبون بشكل كبير و لذلك لابد من قياس إنحرافاتها لغرض تقويمها و الحد منها في المستقبل، حيث يمكن إعتبار التسويق و المبيعات و خدمات ما بعد البيع و أعمال الصيانة من العمليات الداعمة.
8	البنية التحتية	تعتبر البينية التحتية من أهم المتطلبات الواجب توفرها في الشركة الناجحة لأنها حجر الاساس لأي شركة، ولغرض القيام بأعمال صيانه جيدة و ناجعة للبنية التحتية كان لابد من قياس الإنحراف و تشخيصه.

المصدر : (ثابت و إبراهيم، 2015 : 12)

2.5 تحليل دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق إستراتيجيات التنوع الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي :

قامت دول مجلس التعاون الخليجي بعد أزمة إنخفاض أسعار النفط عالمياً بتشجيع الشركات الصغيرة و المتوسطة لتطبيق إستراتيجيات التنوع الإقتصادي بشكل فعّال و كفوء، ولقد قام الباحث بتحليل تجارب هذه الدول بإستخدام كلاً من أدوات المنطق المضبب و أداة تشخيص الإنحراف.

إن أهم أهداف إستراتيجيات التنوع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تركز على الشركات الصغيرة و المتوسطة هي :

- تبسيط القواعد والقوانين وتعزيز الأطر القانونية للشركات
- تحديد انشطة اقتصادية جديدة
- استمرار ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي
- تقديم خدمات بنية تحتية فاعلة وشاملة
- تشجيع ريادة الأعمال وزيادة مهارات وقدرات الابتكار والاكتشاف
- تعزيز الترابط والتكامل الإقليمي
- توسيع أنشطة قطاع التمويل

إستخدم الباحث أدوات المنطق المضبب في قياس المعلومات اللغوية و غير المكتملة أو المشوشة لبيانات تجارب دول مجلس التعاون الخليجي والتي توضح دور الشركات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق أهداف إستراتيجيات التنوع الإقتصادي المذكورة أنفاً من خلال تعزيز الدول الأعضاء لذلك القطاع .

إن تبسيط القواعد و القوانين و تعزيز الأطر القانونية للشركات، ورفع مستوى الحوكمة الرشيدة في الدول الأعضاء متفاوت بشكل كبير، إذ يتراوح ما بين 23٪ كحد أدنى في سلطنة عمان، ليصل الى 61٪ في دولة قطر، وبمتوسط 41٪ لدول مجلس التعاون الخليجي، و كما موضح في الشكل (3) .

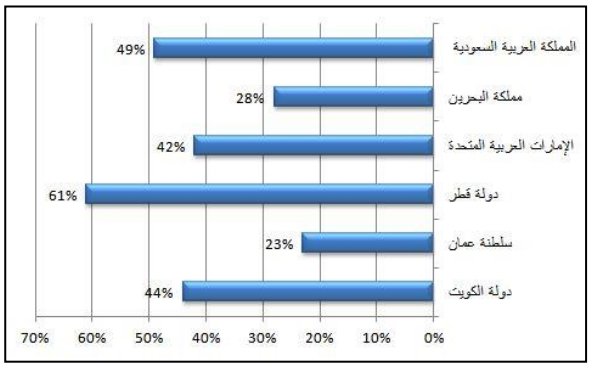

الشكل 3: تبسيط القواعد و القوانين و تعزيز الأطر القانونية للشركات

أما تحديد الأنشطة الإقتصادية الجديدة في قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة فقد بلغ حده الأدنى في سلطنة عمان وبنسبة 37٪، ليصل الى 72٪ في الإمارات العربية المتحدة، وبمتوسط بلغ 54٪ لإجمالي دول مجلس التعاون الخليجي، وكما موضح في الشكل (4) .

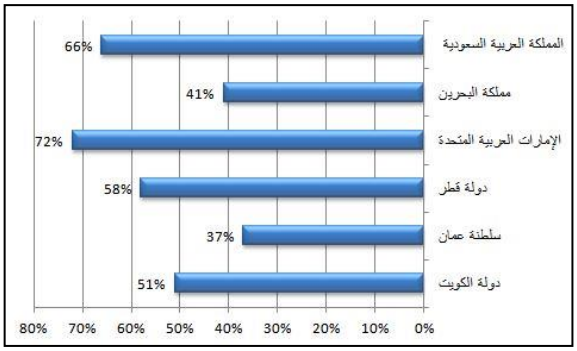

الشكل 4: تحديد أنشطة إقتصادية جديدة

بلغ استمرار ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي حده الأدنى في الإمارات العربية المتحدة و بنسبة 68٪، وتصاعد بشكل ملفت في سلطنة عمان ليصل الى 88٪، وكان المتوسط العام مرتفعاً عن غيره من الدول و التجمعات المجاورة، إذ بلغ 79٪، وكما موضح بالشكل (5) .

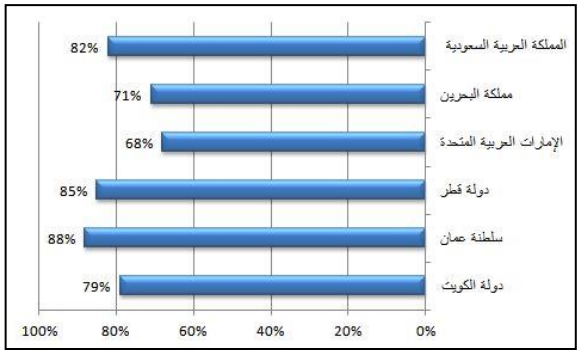

الشكل 5: استمرار ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي

إرتفع مستوى تقديم خدمات البنية التحتية الفاعلة والشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ في سلطنة عمان 40٪ كأدنى حد مسجل في دول الاعضاء، و 81٪ في مملكة البحرين كحد أقصى، وبلغ متوسط تقديم خدمات البنية التحتية الفاعلة و الشاملة في دول مجلس التعاون الخليجي 66٪، وكما هو موضح في الشكل (6) .

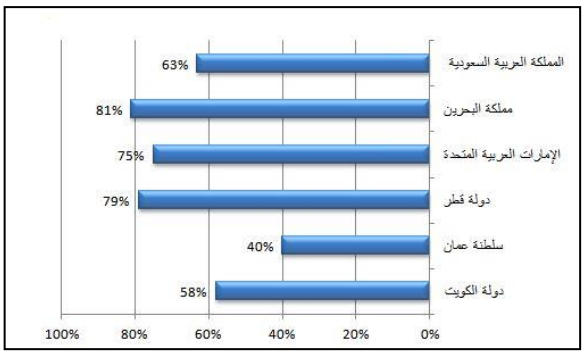

الشكل 6: مستوى تقديم خدمات البنية التحتية الفاعلة والشاملة

إن تشجيع ريادة الأعمال وزيادة مهارات وقدرات الابتكار والاكتشاف إرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ المتوسط العام للدول الأعضاء 62٪، حيث يتراوح بين 47٪ في دولة الكويت كحدٍ أدنى و 82٪ في دولة قطر كحدٍ أقصى، وكما هو موضح في الشكل (7) .

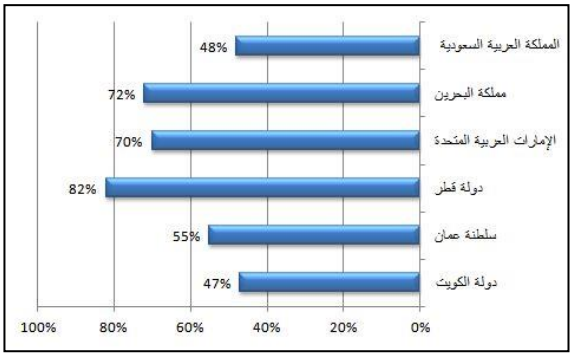

الشكل 7: تشجيع ريادة الأعمال وزيادة مهارات وقدرات الابتكار والاكتشاف

تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بترابطها الجغرافي و الأثني مما ساهم في تعزيز الترابط والتكامل الإقليمي، ولقد بلغ تطور تعزيز هذا الترابط بشكل عام 64٪ للدول الأعضاء، إذ إنخفض في المملكة العربية السعودية ليبلغ 60٪، بينما إرتفع في مملكة البحرين وبلغ 69٪، وكما هو موضح في الجدول (8) .

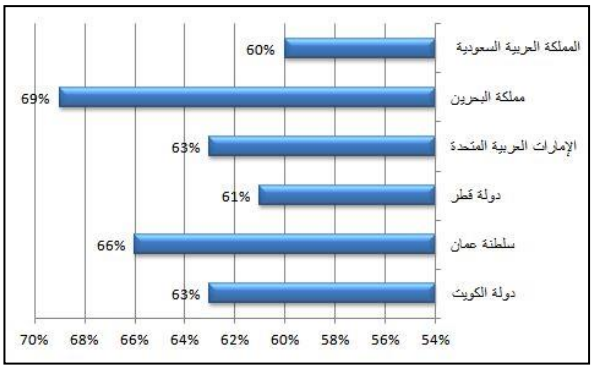

الشكل 8: تعزيز الترابط و التكامل الإقليمي

أما توسيع أنشطة التمويل فلقد شهدت نشاطاً متفاوتاً في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث حققت سلطنة عمان نسبة 48٪، بينما حققت دولة قطر 80٪، وبشكل عام كان المتوسط العام 65٪، وكما هو موضح في الشكل (9) .

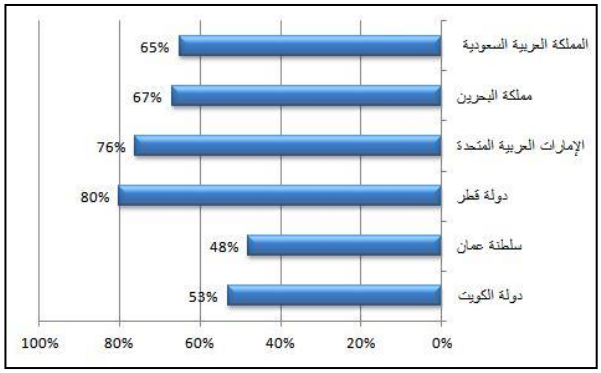

الشكل 9: توسيع أنشطة التمويل

وبشكلٍ عام، فقد حققت دول مجلس التعاون الخليجي إرتفاعاً في تحقيق أهداف إستراتيجيات التنوع الإقتصادي وذلك بعد تشجيع الدول الأعضاء لقطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة، وحققت دولة قطر أعلى مستوى بنسبة 72٪، أما سلطنة عمان فلقد حققت أدنى مستوى و بنسبة 51٪، وكما هو موضح في الشكل (10) .

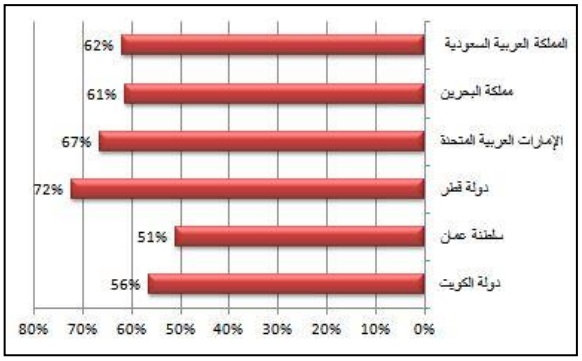

الشكل10: المتوسط العام لتحقق أهداف إستراتيجيات التنوع الإقتصادي من خلال تشجيع الشركات الصغيرة و المتوسطة

ولغرض الحصول على نتائج لتشخيص أسباب الإنحراف في النتائج الموضحة أعلاه، إستخدم الباحث أداة تشخيص الإنحراف على البيانات المضببة للمتوسط العام لتحقق أهداف إستراتيجيات التنوع الإقتصادي من خلال تشجيع الشركات الصغيرة و المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويوضح الجدول (3) نتائج تحليل الإنحراف، كما يوضح الشكل (11) نتائج تشخيص الإنحراف بإستخدام التخطيط النسيجي .

الجدول 3: نتائج تحليل الإنحراف

التسلسل	المحور	النسبة المئوية
1	القيادة	٪79
2	التركيز على الزبائن	٪72
3	التمكين	٪61
4	الإتصالات	٪64
5	العمليات الأساسية	٪53
6	الألات و المعدات	٪66
7	العمليات الداعمة	٪49
8	البنية التحتية	٪69

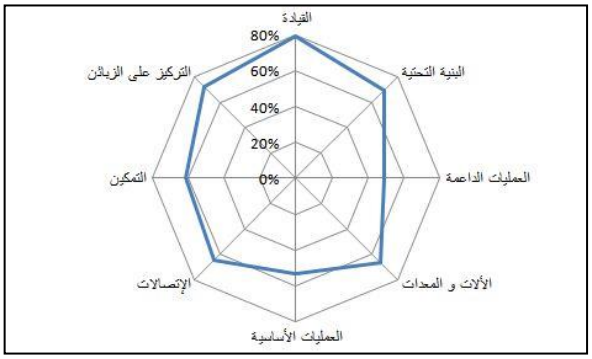

الشكل 11:نتائج تشخيص الإنحراف بإستخدام التخطيط النسيجي

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج تحليل البيانات من خلال إستخدام أداة تشخيص الإنحراف و المنطق المضبب

حيث أن :

- ٪0 – ٪20 : تمثل نسبة منخفضة جداً، وتعتبر مصدراً للقلق و لذلك يجب تركيز الإهتمام عليها .
- ٪20 – ٪40 :و تعتبر نسبة منخفضة، تحتاج الى الإهتمام من خلال فهم الإحتياجات و تلبية المتطلبات .
- ٪40 – ٪60 : يعبر عن نسبة نموذجية و لكن يجب تطوير بعض الأليات لتحقيق جودة أفضل .
- ٪60 – ٪80 : تمثل نسبة جيدة جداً، ولكنها ليست مثالية .
- ٪80 – ٪100 : فهي تعتبر نسبة مثالية، ولكن لا بد من الإستمرار بالتحسين المستمر .

6.الإستنتاجات

1. تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي جميع الإمكانيات المطلوبة لتنوع إقتصادي فعّال و كفوء، وتقليل الإعتماد على تصدير النفط، بما يرفع حالة النمو الإقتصادي في المنطقة و يقلص من فرص حصول أزمات مالية .
2. إن الدول التي تشجع قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة غير النفطية، كدولة قطر و الإمارات العربية المتحدة، لديها أعلى مستويات للتنوع الإقتصادي مقارنة بالدول الاخرى لمجلس التعاون الخليجي .
3. حققت دول مجلس التعاون الخليجي نتائجاً جيدة جداً في التنوع الإقتصادي من خلال تعزيز قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة، حيث بلغ أدنى معدل لتحقيق إستراتيجيات التنوع الإقتصادي أكثر من ٪50 وهي نتيجة جيدة مقارنة بكون الدول الأعضاء من الدول المصدرة للنفط .
4. بلغ متوسط الإنحرافات في تحقيق إستراتيجيات التنوع الإقتصادي نحو ٪65، وهي نتيجة جيدة جداً، وإن كانت متفاوته مابين ٪49 عند محور العمليات الداعمة، و ٪79 لمحور القيادة .
5. إن مستقبل التنوع الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ينبئ عن نتائج ممتازة، وذلك من خلال إستقراء نتائج أداة تشخيص الإنحراف والتي أوضحت الجهود الحثيثة للحكومات على تعزيز قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة وبالتالي نمو التنوع الإقتصادي في المنطقة .

7. التوصيات

1. لأجل تحقيق تنوع إقتصادي، يتوجب على دول مجلس التعاون الخليجي تعزيز استقرار اقتصادها الكلي وتحسين الأطر التنظيمية والمؤسسية وجعل الأسواق أكثر مرونة و تحفيز الابتكار للسلع والخدمات، وخلق فرص العمل .
2. إن سياسات واستراتيجيات تشجيع قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة ستعمل على تعزيز التنوع الاقتصادي، و الانتقال إلى اقتصاد قوي مما يتطلب قطاعات تجارية متجددة، وزيادة تجهيز الموارد

الطبيعية، وتحسين القدرة التنافسية للقطاعات غير النفطية، وتوسيع قاعدة الصادرات و الإندماج في سلاسل القيمة العالمية، ليشمل أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى .

3. إن إنخفاض أسعار النفط الأخيرة قد أدت الى توليد ضغوط على الموارد الحكومية، مما أدى الى تنمية البطالة، وإن كانت بشكل أقل في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكنها مازالت مرتفعة نوعاً ما، ولذلك كان على صانع القرار أن يشجع التنوع الإقتصادي من أجل الحفاظ على الإستدامة المالية للدول الأعضاء .

8. المصادر

أبو موسى، عبدالحميد، 2003، تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة المتوسطة، الملتقى السنوي الإسلامي السادس حول دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن .

الأسرج، حسين عبدالمطلب، 2010، المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التشغيل في الدول العربية، MPRA، الورقة البحثية رقم 22300، ميونخ، المانيا .

ثابت، ثابت حسان، و إبراهيم، ليث خليل، 2015، إستخدام أداة تشخيص الإنحراف لقياس أثر تقنيات الإتصالات و المعلومات في تعزيز أمن التدقيق الإلكتروني، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، العراق .

ثابت، ثابت حسان، و إبراهيم، ليث خليل، و جميل، رافي نزار، 2014، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية – مدخل مقترح لتقييم أثر عناصر ضمان الجودة في المؤسسات التعليمية العراقية بإستخدام أدوات المنطق المضبب، المؤتمر السنوي الخامس لضمان الجودة و الإعتماد الأكاديمي، جامعة الكوفة، النجف، العراق .

ثابت، ثابت حسان، و ثابت، سنان ثابت حسن، 2015، الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق الناشئة – مدخل لتقييم أداوت الهندسة المالية الإسلامية للأسواق العراقية بإستخدام أسلوب المنطق المضبب، المؤتمر الدولي الأول حول الأسواق المالية الناشئة بين رؤى تقليدية و مستقبل إسلامي، جامعة 20 أوت 1955، سككيدة، الجزائر .

الحبيطي، قاسم محسن، و ثابت، ثابت حسان، 2012، إستخدام أنموذج المنطق المضبب لإتخاذ قرار معتمد على معايير لغوية متعددة – دراسة محاسبية في طرق تسعير المنتجات، مجلة تنمية الرافدين، العدد 110، المجلد 34، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق .

راتول، محمد، 2006، بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادة، ملتقى متطلبات تأهيل الشركات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر .

رشيد، ثائر محمود، و رشيد، إيناس محمد، 2013، إستراتيجية دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة في المملكة العربية السعودية مع إشارة الى تجربة العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية و الإدارية، المجلد 5، العدد 10، جامعة الأنبار، الأنبار، العراق .

الزاهي، اسبيرو، 2002، اهمية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية، المؤتمر العربي الأول حول البحث العلمي ودوره في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر .

قريشي، يوسف، 2005، سياسات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحه دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر .

Ahmed، Ahmed Zain Elabdin، 2015، The role of diversification strategies in the economic development for oil-depended countries - The case of UAE، International Journal of Business and Economic Development، Vol. 3، Number 1

Alasrag، Hussein A.، 2007، Enhancing Competitiveness For SMEs In The Arab Countries، Munich Personal RePEc Archive، Paper No. 4110، Munich، Germany.

Ben Hammouda، Hakim، Karingi، Stephen N.، Njuguna، Angelica E.، and Sadni-Jallab، Mustapha، 2006، Diversification: towards a new paradigm for Africa's development، African Trade Policy Centre (ATPC)، No. 35، Economic Commission for Africa، United Nations Development Programme (UN).

Esanov، Akram، 2012، Economic Diversification : Dynamics، Determinants and Policy Implications، Revenue Watch Institute، Available online at: http://www.resourcegovernance.org/

Foster، V.، Butterfield، W.، Chen، C. and Pushak، N.، 2008، Building Bridges : China's Growing Role as Infrastructure Financier for Sub-Saharan Africa، World Bank.

Hvidt، Martin، 2013، Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends، Research Paper، Kuwait Program on Development، Governance and Globalization in the Gulf States .

Imbs، J.، and Waczziarg، R.، 2003، Stages of Diversification، American Economic Review، 93(1).

IMF، 2016، Economic Diversification in Oil-Exporting Arab، Annual Meeting of Arab Ministers of Finance، Manama، Bahrain .

Körner، Kevin، and Masetti، Oliver، 2015، GCC in times of cheap oil: an opportunity for economic reform and diversification، Deutsche Bank، Germany .

Loucif، S. J.، 2013، U.S. Trade with sub-Saharan Africa، U.S. Department of Commerce، International Trade Administration Global Markets، Office of Africa .

Schwab، Klaus، 2014، The Global Competitiveness Report 2014–2015، World Economic Forum، Switzerland.

SMRJ، 2008، Small and Medium Enterprise Development Policies in 6 ASEAN Countries، Organization for Small & Medium Enterprises and Regional Innovation، JAPAN.

UNECA، 2007، Managing Africa's Natural Resources for Growth and Poverty Reduction، African Development bank، United Nations Economic Commission For Africa.

OECD، 2011، Economic Diversification In Africa، A Review Of Selected Countries، United Nations، OECD Publishing.

OSAA، 2007، The Role of the Private Sector for the Implementation of the New Partnership for Africa's Development، Office of the special advisor on Africa، United Nations (UN) .

Pepper، M. P. J.، and Spedding، T. A.، 2010، the evolution of lean six sigma، International journal of quality and reliability management، Vol. 2(27) .

PWC، 2016، Nigeria : Looking beyond Oil، Lagos Chamber of Commerce and Industry، available online at : http://lagoschamber.com/ .

شڕۆڤەکرنا ئارمانجێن ئیستراتیژێن هەمەجۆریا ئابووریا کۆمپانییێن بچویك و ناڤنجی ل وەلاتێن ئەندام د جڤاتا هەڤکاریا کەنداڤیدا

پوختە:

کۆمپانییێن بچویك و ناڤنجی دبنە ستوینێن ئابوورییێن وەلاتێن جیهانا سێیێ، چونکی دبیتە بناغێ دروستبوونا کۆمپانییێن مەزن د هەر ئابووڕەکێدا د ماوێ رێکخۆشکرنا ئابووریێ پاشکەڤتییێ ناڤچەییدا .

ڤەکۆلەر د ڤێ ڤەکۆلینێدا شڕۆڤەکرنەکەکێ ژ بۆ ڕۆڵێ کۆمپانییێن بچویك و ناڤنجی بۆ بجھ هینانا هەمەجۆریا ئابووریدا د گروپا وەلاتێن ئەنجوومەنا هەڤکاریا کەنداڤید پێشکێشدکەت و لگەل ڤەکۆلینا ئەزموونێن وان وەلاتان د پشتبەستنێ لسەر هەمە چەشنیا ئابووریدا، ژ بۆ دەرکەڤتن ژ قەیرانا دابەزینا بهایێ پەترۆلا نیڤدەولەتی.

ئارمانجا ئەڤێ ڤەکۆلینێ سنووردارکرنا ڕۆڵێ وان پێشکێشدکەت بچویك و ناڤنجیە یێ د بجھ هینانا هەمەجوریا ئابووریدا دگێرن و کێمکرنا پشتبەستنێ لسەر سامانێن سرۆشتی و بزڤاندنا ئابووریێ ناڤچێ .

ڤەکۆلەری ئالاڤێن لۆژیکا نەدیارکری و ئالاڤێ پشکنینا ڤاریێبوونێ و تاقیکرنا گرنگترین ئیستراتیژییەتێن ئەزموونێن نیڤدەولەتی و هەرێمی د کاراکرنا هەمەرەنگیا ئابووریدا ب رێکا کۆمپانییێن بچویك و ناڤنجی و شێوازێ ئاماری د شڕۆڤەکرنا ئەزموونێن گەلەك وەلاتاندا و ڤەکولینا کاریگەریا کومپانییێن ناڤبریدا ل سەر ئابووریێ ناڤخۆیی بکارهینایە. زێدەباری بکارهینانا میتۆدا وەسفی بڤەگەراندن بۆ ئەدەبیاتا ئابووری و ژمێریاری بریکا پەرتووك و ڤەکۆلینێن سەنگین، ژ بۆ گەهشتن بۆ ئەنجامێن ڕاستیدەر و بێ لایەن و دویر ژ قورسی و شیانێن کەسۆکی.

ڤەکۆلەر ل دوماهیێ گەهشتیە هەژمارەکا ئەنجامان، ژ وانا بلندکرنا ڕۆڵێ کۆمپانییێن بچویك و ناڤنجی د بجھ هینانا هەمە ڕەنگیا ئابووری ل وەلاتێن ئەنجوومەنێ هەڤکاریا کەنداڤیدا، و ژگرنگترینێ وان کو وەلاتێن هاندانا کەرتێ کۆمپانییێن بچویك و ناڤنجی یێن نەپترۆلی دکەن، بەرزترین ئاستێ هەمەچەشنیا ئابووری هەیە ب بەراوردکرن لگەل وەلاتێن دی یێن ئەنجوومەنێ ناڤهاتی، هەروەسا ڤەکۆلەری خۆشکرنا مەندبوونا ئابووریێ گشتیێ وەلاتێن ناڤبری پێشنیارکریە و باشترلیکرنا چارچووڤێن ڕێکخستنێ و میری و بازاران و هاندانا داهێنانا کەل و پەلان، و پەیداکرنا دەلیڤێن کاری ژ بۆ بجھ هینانا هەمە جۆریا ئابووری.

پەیڤێن سەرەکی: کۆمپانییێن بچوویك و ناڤنجی، هەمەجۆریا ئابووری، لۆژیکا نەدیارکری، ئالاڤێ پشکنینا ڤاریێبوونێ، وەلاتێن ئەنجوومەنا هەڤکاریا کەنداڤی.

ANALYZING THE OBJECTIVES OF ECONOMIC DIVERSIFICATION STRATEGIES FOR SMES IN THE GCC

Abstract:

Small and medium-sized companies are the pillars of the economy in developing countries because they are the basis for the formation of large companies in any economy by strengthening the developing economy in the region.

In this study, the researcher presents an analysis of the role of small and medium enterprises in achieving economic diversification in the GCC countries, as well as studying the leading experiences of these countries relying on economic diversification to emerge from the crisis of low oil prices internationally. The study aims to identify the role played by small and medium enterprises in achieving economic diversification, reducing reliance on natural resources and stimulating the economy in the region. The researcher used the tools of logic reasoning and deviation analysis tools to examine and test the most important strategies for international and regional experiments in activating economic diversification through small and medium companies using the statistical method in analyzing the experiences of many countries and studying the effect of small and medium companies on the national economy, as well as using the descriptive approach via consulting the economic and accounting literature through books and scientific researches for the purpose of reaching valid and reliable, neutral, and non-judgmental results. The researcher reached a number of results that would raise the role of small and medium enterprises in achieving economic diversification of the GCC countries. The most important of these is that countries that encourage the SME sector have the highest levels of economic diversification compared to other GCC countries. The researcher also suggested strengthening the macroeconomic stability of GCC countries, improving regulatory and institutional frameworks, making markets more flexible, stimulating innovation for goods and services, and creating jobs for economic diversification.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Economic Diversification, Distant Logic, Defect Diagnostic Tool, GCC Countries.